

ملازمة الحديث الخاص

للحديث العام

شيلي ملأط *

■ نادراً ما يتبع مغادرة مسؤول سياسي رفيع المنصب كتاب واف عن حقبة توليه زمام الأمور بالسرعة والتفصيل اللذين يميزان كتاب الرئيس سليم الحص «للحقيقة والتاريخ» الصادر بعد أقل من ستة أشهر على تركه الحكم. فحجم الكتاب كبير، ويقع النص، من دون المحقات، في أكثر من ثلاثمئة صفحة مرفوعة، ويتميز في المضمون، كما في الأسلوب، بغنى وترفع فكري ولغوي يضعانه على مستوى دولي في أدبيات السيرة السياسية.

ومن الواضح أن سليم الحص دأب منذ أول رئاسته الحكومة في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٨ أن يرافق نشاطه اليومي برح من الوقت يكرسه للكتابة، فالأحداث دقيقة التواريخ، منها ما يأتي تفصيله في ساعات اليوم والليل، كما أن الميزة الأخرى التي يمكن القارئ أن يستشفها هي محاولة الرئيس الحص، عن طريق مثل هذه الكتابة المنتظمة، إلقاء بعد تاملي على عمله اليومي، بحميه من تلاطم الأحداث في وقت لا يتيسر للحكومة اللبنانية المجال الكافي للسيطرة عليها. فيكتشف القارئ صعوبة اتخاذ القرار المناسب والحفاظ على التماسك المبني، الذي يفخر الرئيس الحص به عن جدارة في نهجه المختلف مع مهود الحياة السياسية اللبنانية، وهو النهج المتصل باسمه منذ ثلاثة عقود.

وليس من موضوع يتحاشى الكتاب أن يتناوله بجرأة ووضوح، فيجعل الحديث العام ملازماً للحديث الخاص، خلافاً للشرح المستشري بينهما في منطقتنا العربية. ويجد القارئ تفاصيل مطبوعة عن موقف الرئيس الحص من قضية التنصت، وإقراره بالتضارب الذي حدث في الحكومة من جراء تناقضات أقوال المسؤولين فيها، كما الحرج الدستوري الذي تبع ادلاء وزير الداخلية بموافقتهم على تنفيذ عقوبة الإعدام نيابة عن رئيس الوزراء عند غياب الرئيس الحص في زيارة رسمية إلى الخارج، أو التفاصيل المتعلقة بتدخلات الحكومة السورية في تركيب اللوائح النيابية وتسمية الوزراء، ولكل هذه المحطات الدقيقة الثلاث تفاصيل توضح هنا للمرة الأولى، وبشكل صريح وشجاع، تقابل القناعة المبدئية بضرورة تحديد التنصت في إطار قانوني صارم تخضع إليه أجهزة الأمن اللبنانية، في المحطة الأولى، والإيمان بعدم جدوى وعدم أخلاقية عقوبة الإعدام في المحطة الثانية، وضرورة الحفاظ على السياسة اللبنانية في الشأن الداخلي على أعلى المستويات ضد امتهاها لدى عدد من المسؤولين اللبنانيين والسوريين على السواء. والأمثلة كثيرة في الكتاب لكل هذه المحطات، يلاحظ فيها القارئ الذي عاشها في الستين الماضيتين الجهود الفاتحة للرئيس الحص في محاولة تطويع قراراته لقناعاته في شتى المجالات، شارحاً في كل منها للمواطن صعوبة الخيار والعناصر التي تفسر اتخاذها موقفاً معيناً في اتجاه أو آخر في عين عاصفة الطوارئ اليومية. فالكتاب مشوق دافع إلى التأمل، يفاجئ القارئ باستمرار بخاطرة غير معهودة في الأوساط اللبنانية، فمثلاً، مقابل مودة عميقة تجاه رئيس الجمهورية، الصاح الرئيس الحص على اعتبار السلالية العائلية ألفة لا بد من معالجتها في النظام الديموقراطي.

وبعض المسائل الأساسية للحقيقة والتاريخ، لا تزال ملحة إلى اليوم، ولا بد لسليم الحص من أن يدلو ببلوه فيها، تكملة لمسيرة مشرفة عشنا بعضها في مسعانا الخاص لديه أدى إلى اعطائه أولوية استثنائية لطلب منظمة العفو الدولية فتح مكتبها الإقليمي في بيروت. وقد يكون هذا الاندفاع لإقرار المكتب - الذي نسجل للتاريخ موقفاً صادقاً لوزير الداخلية إزاءه - أهم ما سيبقى مؤسسائياً للبنان في عهد وزارة سليم الحص.

ومن المسائل التي لا تزال ملحة ثلاث في الصدارة: في القضية اللبنانية، لا سيما الشق الاقتصادي منها، يكون مفيداً مرافقة الرئيس الحص وتعليقه على الخطة التي انتهجتها الحكومة، وهي الخطة التي لا تبدو مختلفة عن تلك التي اعتنقتها الحكومة السابقة في ظل رئاسته.

والمسألة الثانية الإقليمية، تتعلق بمواقفه من اجنباح الكويت. ويشير الرئيس الحص في الكتاب في أربعة مواضع مختلفة عن تقدير الحكومة الكويتية لمبادرته، من بين الزعماء العرب جميعاً، على شجب الغزو العراقي للكويت. وأبامنا هذه عادت «الحالة العراقية - الكويتية» عقبة أساسية أمام عمل عربي فعال، في ظل التآكل الاجتماعي المستمر في يوميات الشعب العراقي، فلا بد للرئيس الحص من توضيح مواقفه في الوضع الحاضر، في ظل ما عرف عنه من الصدق والمناقبية، فيلهم العرب بما قد يساعدهم على تخطي هذه المأساة المستمرة. وفي المسألة الثالثة، وهي العلاقة مع سورية، فقد كنا قد اتعمنا هذه المراجعة للكتاب عندما أطل الرئيس الحص على لبنان والعالم بموقفه المبني على ضرورة إعادة انتشار القوات السورية عملاً باتفاق الطائف وقد كسر هذا الموقف المبني النزعة الطائفية المتنامية في هذا الموضوع ورفع مستوى النقاش إلى الحيز المطلوب وطنياً له. وإذا كانت الآفة الزمنية في بلادنا تتمثل في الشرح بين الحديث الخاص والحديث العام، فإنه لا بد من أصوات شجاعة، كالتي يطلقها سليم الحص في كتابه في قضية شائكة عدت مصيرية للبنان وسورية على السواء.

هذا الإفتتاح على صراحة نادرة، تضاف إليه المتعة التي يوفرها للقارئ، يمثل الكتاب شهادة مهمة للمؤرخ في هذه الحقبة الدقيقة من تاريخ الجمهورية اللبنانية الثانية، لما فيه من مزيج بين البعدين العملي والنظري، موفراً صوتاً صادقاً ورزياً في عين العاصفة.